رئيس اللجنة الوطنية للمرأة :

من أولوياتنا زيادة عدد المرشحات إلى المقاعد النيابية

المؤتمر المقبل للمرأة سيتبنى الدعوة لدعم وتطبيق نظام (الكوتا)

إنشاء وزارة للمرأة سيعزز من حضورها وإدماج قضاياها بالسياسات الحكومية

المرأة تواجه تحديات منها الثقافة المجتمعية التي تنظر إليها نظرة قاصرة

رشيدة الهمداني

صنعاء/ سبأ:

أكدت الأخت رشيدة الهمداني ، رئيس اللجنة الوطنية للمرأة إن اللجنة تسعى حاليا إلى زيادة عدد النساء المرشحات في المقاعد النيابية من خلال التوعية المجتمعية ومشروع دعم المشاركة السياسية للمرأة الذي تنفذه اللجنة بدعم من السفارة البريطانية بصنعاء .

وفي حوار مع وكالة الأنباء اليمنية/ سبأ / بثته أمس ،

أوضحت الهمداني أن المشروع يستهدف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

وعلماء ورجال الدين وطلاب وطالبات الجامعات والحقوقيين والبرلمانيين والقانونيين

ومراكز التدريب النسوية للتعريف بحقوق المرأة القانونية والدستورية.

واشارت الى ان المؤتمر الوطني الرابع للمرأة المقرر انعقاده في مارس المقبل يمثل علامة فارقة في مسيرة التنمية السياسية للمرأة من خلال تبنيه الدعوة إلى تطبيق نظام الحصص (الكوتا) الذي طال انتظاره .. وفيما يلي نص الحوار:

 ما الدور الذي تلعبه اللجنة الوطنية للمرأة في دعم النساء لترشيح أنفسهن في الانتخابات البرلمانية القادمة ؟

دعم المرأة لترشيح نفسها في الانتخابات النيابية المقبلة من أهم الأولويات التي تسعى اللجنة إلى تحقيقها في انخراط المرأة في المشاركة السياسية ومواقع صنع القرار لأن ذلك يساعد على تفهم احتياجات المرأة وإدماجها تلقائياً في خطط التنمية كما يضمن تلبية حق من حقوقها. وتنفذ اللجنة حاليا بدعم من السفارة البريطانية بصنعاء مشروع دعم المشاركة السياسية للنساء بهدف زيادة أعداد المرشحات والتوعية المجتمعية بأهمية حصول النساء على مقاعد في مجلس النواب.

 ومن هي الفئة المستهدفة من المشروع ؟

المشروع عبارة عن حملات مناصرة وتأييد لدعم النساء المرشحات يستهدف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وعلماء ورجال الدين وطلبة الجامعات والحقوقيين والبرلمانيين والقانونيين وكذا مراكز التدريب النسوية.

 ما توقعاتكم لمخرجات هذا المشروع ؟

يتوقع أن يخرج المشروع بنتائج إيجابية في زيادة التوعية بأهمية مشاركة النساء في الحياة العامة ودعم نظام الحصص(الكوتا) إضافة إلى إعداد قيادات شابة بمجال الحملات الانتخابية.

 هل كان للجنة دور أساسي في دفع المرأة للترشح في الماضي وما هي التحديات التي واجهتها ؟

نعم لقد ساندت اللجنة المرشحات في معظم الانتخابات النيابية والمحلية، ولكن هناك عدة تحديات ما زالت تواجه المرأة ومنها الثقافة المجتمعية التي ما زالت تنظر للمرأة نظرة قاصرة وضعيفة في تعيين نساء في مواقع صنع القرار رغم حملات التوعية التي نفذتها اللجنة بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني وعدد من أعضائها في الأحزاب السياسية لتجاوز بعض الصعوبات التي تعيق هذا الجانب واقترحت اللجنة مع عدد من منظمات المجتمع المدني تبني نظام الكوتا كشكل من أشكال دعم المرأة وتبنته بعض الأحزاب وحددت نسب متفاوتة لتولي مناصب قيادية في تلك الأحزاب.

 وماذا عن تحديد نسب الكوتا ؟

حددت بعض الأحزاب نسب ضمن قائمة المرشحين كحزب المؤتمر الشعبي العام الذي تبنى أعلى نسبة وصلت إلى 15 % رغم مطالبة اللجنة ومنظمات المجتمع المدني بـ 30 % كحد أدنى ولا ننسى الموارد المالية التي تحتاجها المرشحة في حملتها الانتخابية والتي تتطلب مساندة ودعم الأحزاب لها.

 ما الذي يمثله المؤتمر الوطني الرابع للمرأة المزمع انعقاده في مارس المقبل؟

مشروع المؤتمر الوطني الرابع للمرأة يمثل علامة فارقة في مسيرة التنمية السياسية للمرأة اليمنية من خلال تبنيه الدعوة إلى تطبيق نظام الحصص (الكوتا) كونه من الأمور التي طال انتظارها دون تقدم يذكر سوى الالتزامات بتطبيقه .

 ما الجديد الذي سيضيفه المؤتمر للمرأة اليمنية ؟

سيقف المؤتمر الذي سينعقد تزامنا مع الانتخابات البرلمانية المقبلة أمام محاور عدة تخص تنمية المرأة ووضع الاتجاهات المستقبلية المعززة لواقعها بالإضافة إلى تقييم عام حول تنفيذ خطة التنمية والتخفيف من الفقر من منظور النوع الاجتماعي والدعوة إلى موازنات عامة وقطاعية مستجيبة للنوع الاجتماعي والبدء في تطوير الدليل التدريبي للتدقيق من منظور النوع الاجتماعي وتدريب مسؤولي الشؤون المالية على التخطيط والمتابعة لموازنات النوع الاجتماعي.

 ما دور المنظمات الدولية المختلفة في دعم برامج المرأة ؟

بما أن اليمن موقع ومصادق على العديد من الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات فإن المنظمات الدولية تلتزم بتقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ ما جاء في بنود الاتفاقيات وهذا ما تقوم به المنظمات الدولية.

 من هي المنظمات التي تقدم دعما مباشرا للنهوض بواقع المرأة ؟

في الحقيقة لدى اللجنة شراكة مع بعض المنظمات الدولية مثل أوكسفام وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهما تساعدان اللجنة في تنفيذ برامجها وأنشطتها التي لا تستطيع أن تغطيها ميزانية اللجنة التي تقدمها الحكومة وبالتالي تساهم في تحسين وضع المرأة في البلاد.

 كيف تقرؤون العلاقة بين اللجنة ومجلس النواب وما الدور الحيوي للجنة في تعديل القوانين الخاصة بالمرأة في المجلس ؟

العلاقة بين اللجنة ومجلس النواب علاقة تكاملية واستطاعت اللجنة أن تضع مقترحات لتعديل عدة قوانين تخص المرأة كمرحلة أولى وقد اقر مجلس النواب خمسة قوانين منها في عام 2003م كقانون الأحوال الشخصية، الأحوال المدنية والسجل المدني، قانون تنظيم السجون وقانون العمل، وقانون الجنسية وفي المرحلة الثانية (2005م- 2007م) تم تشكيل لجنة مكونة من قانونيين وعلماء دين وناشطين حقوقيين و ممثلي عن بعض الجهات ذات العلاقة مثل مجلس النواب ووزارة الشؤون القانونية بدراسة 57 قانونا تم اختيار 10 قوانين هي الأحوال الشخصية، الجرائم والعقوبات، العمل، التأمينات الاجتماعية، التأمينات والمعاشات، السلك الدبلوماسي، تنظيم الأسرة، المرافعات، هيئة الشرطة،والقانون المدني .

 وهل لاقت اللجنة تجاوبا من أعضاء مجلس النواب في هذا الشأن ؟

ـ لقد أقر مجلس النواب 4 قوانين وما زالت البقية معروضة عليه للموافقة عليها وفي المرحلة الثالثة تم دراسة (71) قانونا وخلصت اللجنة إلى تعديل (31) قانونا وهي معروضة أمام وزارة الشؤون القانونية تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء العام الحالي.

 وماذا عن المشاريع الحيوية التي تقوم بها اللجنة الوطنية للمرأة لتعزيز حصول النساء على حقوقهن؟

تسعى اللجنة إلى إنشاء وزارة للمرأة ليكون صوتها حاضرا في مجلس الوزراء لضمان إدماج قضايا المرأة في كافة السياسات والبرامج التي تتخذها الحكومة لكسر الفجوة الكبيرة بين الرجال والنساء حيث ما زالت اليمن في ذيل التقييم الدولي بالنسبة لوضع المرأة.

 وماذا عن الأنشطة التي تنفذها اللجنة ؟

اللجنة لديها عدة أنشطة منها إصدار كتيبات توعية خاصة بالمرأة في التشريعات الوطنية والدولية وربطها بالشريعة الإسلامية كقضايا مناهضة العنف ضد المرأة واتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) بالإضافة إلى إصدار صحيفة اليمانية شهرياً معنية بمناقشة قضايا المرأة في شتى المجالات.

 ما هي المهام المناطة بعمل اللجنة وبرامجها وخططها للنهوض بواقع المرأة في مختلف المجالات؟

اللجنة الوطنية للمرأة لديها مهام شتى وبرامج مختلفة تنفذها في مختلف الأصعدة ومنها متابعة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج المقرة من قبل المجلس الأعلى وإعداد البرامج الخاصة بالمرأة والمقترحات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات لمختلف المؤسسات والمنظمات الحكومية والمجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة ودراستها والتوعية بقضايا المرأة وحقوقها ونشر الوعي القانوني وإبداء الرأي في الاتفاقيات الدولية التي تعتزم اليمن الانضمام والتصديق عليها، وكذا إعداد التقارير عن مستوى تنفيذ الاتفاقيات النافذة المتعلقة بشؤون المرأة .

 كيف يتم التنسيق بين اللجنة والجهات المعنية بتنفيذ ما ورد في الإستراتيجية الوطنية للمرأة 2006 – 2015م؟

تشترك جميع الجهات ذات العلاقة بشؤون المرأة بتنفيذ الإستراتيجية وتحويل ما ورد فيها من أهداف وإجراءات تخصها إلى برامج ومشروعات للتنفيذ ضمن خططها القادمة حتى عام 2015م بمعنى أنها تنعكس في الخطة الخمسية الثالثة كمحصلة إجمالية لبرامج ومشروعات كل الجهات الحكومية والقيام بتحليل الخطط التنموية للبلاد وإدماج قضايا المرأة فيها.

 كيف تقيم اللجنة وضع المرأة اليمنية في مختلف المجالات ؟

تقوم اللجنة بإعداد تقارير سنوية عن وضع المرأة تستند فيها على بيانات من الجهات الحكومية والأحزاب السياسية فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإعلام والاقتصاد ومناهضة العنف ، وتساعد تلك التقارير تحليل واقع المرأة ووضع التصورات والمقترحات للنهوض بأوضاعها كما تقدم تلك التقارير إلى المحافل الإقليمية والدولية.

يذكر أن اللجنة الوطنية للمرأة مؤسسة حكومية تندرج تحت المجلس الأعلى للمرأة الذي يرأسه رئيس مجلس الوزراء مباشرة ، أنشأت وفق منهاج عمل بكين الذي نص على إنشاء لجان وطنية حكومية تعنى بالنهوض بأوضاع المرأة الذي انبثق عن مؤتمر (بكين) في الصين عام 1995م وناقش أوضاع المرأة في العالم وخرج بنحو 12 توصيه في مجالات عديدة ومنها: الصحة ، مناهضة العنف ضد المرأة ، المشاركة الاقتصادية ، صنع القرار ، التعليم ، الإعلام ، حقوق الإنسان للمرأة ، البيئة والطفولة.

الأسواق المحلية تشهد أزمة خانقة في مادة غاز الطبخ

اسطوانات الغاز متوافرة في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة

أزمة خانقة تشهدها الأسواق المحلية في مادة الغاز المنزلي ما إن تنتهي حتى تظهر من جديد متزامنة مع حركة أكثر نشاطا للسوق السوداء التي تتوفر فيها أسطوانات الغاز المنزلي بأسعار تتجاوز ما نسبته 120 بالمائة من السعر الرسمي المحدد للأسطوانة الواحدة.

صنعاء / عبدالودود الغيلي- تصوير / هادي الشبوطي :

المشكلة ليست بسبب عدم وجود مخزون إحتياطي من تلك المادة أو نتيجة تقصير أو إهمال من قبل الشركة اليمنية للغاز.. كما أنها ليست نتيجة إرتفاع الطلب جراء الإستهلاك المشروع، أو بسبب التقطع الذي شهده خط مأرب – صنعاء من قبل بعض أفراد القبائل .

المشكلة وبحسب ما كشفه التزول الميداني لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ إلى مختلف معارض بيع الغاز المنزلي في العاصمة صنعاء ومواقع شركة الغاز اليمنية تكمن في السوق السوداء وضعف عمليات الرقابة على بيع المادة في الأسواق من قبل الجهات ذات العلاقة بقضايا المواطنين.

التقطع والمخزون الإحتياطي

شهد خط مأرب – صنعاء خلال يناير 2009 سبعة تقطعات لعبت دورا كبيرا ليس فقط في إختلاق الأزمة ولكن أيضا في إستنزاف الشركة للمخزون الإحتياطي لأمانة العاصمة فضلا عن حرمان العاصمة من حصتها اليومية من الغاز المنزلي الذي يتم إستقباله يوميا من محطة صافر في مأرب بنحو 46 ألف أسطوانة كون تلك الحصة يعاد حقنها إلى باطن الأرض إذا لم تتسلمها العاصمة.

وبحسب شركة الغاز فإن الإحتياطي المخزون من أسطوانات الغاز المتوفر في مواقعها بذهبان وأرتل والصباحة يتجاوز نحو 45 ألف أسطوانة ويتم اللجوء إلى هذا المخزون الإحتياطي عند حدوث أي إختناقات .

ويتم تعويض ذلك الإحتياطي كما أفاد مسئولو الشركة خلال الأيام العادية أوعند وصول أي شحنات مساعدة من الدول الشقيقة وخاصة المملكة العربية السعودية ...متوقعين وصول الشحنة الثامنة من المعونة السعودية من مادة الغاز في 31 يناير الجاري وهي تحمل على متنها نحو 250 ألف أسطوانة غاز منزلي.

استمرار الاختناقات واختفاء الكميات

اللافت هذه الأيام أن الشركة وعلى الرغم من لجوئها للمخزون الإحتياطي لرفد السوق المحلية بكميات هائلة من أسطوانات الغاز المنزلي على مدى العشرة الأيام الماضية لم تتمكن من القضاء أوالتخفيف من حدة الأزمة ...الأمر الذي يجعلنا نتساءل .. أين تذهب كل تلك الكميات؟؟؟ توضح بيانات الشركة إنها تقوم خلال هذه الأيام بتغذية الأسواق المحلية بكمية تتجاوز 45 ألف أسطوانة غاز بشكل يومي كما في تقريرها ليوم 25 يناير 2009 والذي تم فيه رفد السوق المحلية في العاصمة صنعاء بـ 45 ألف و987 اسطوانة.

وبالنسبة للأيام العادية أوضحت البيانات أن الشركة تقوم بتغذية الأسواق بكميات تصل إلى 38 ألف أسطوانة غاز منزلية كما في تقريرها ليوم الخميس الـ25 ديسمبر 2008 والذي تم فيه رفد السوق بـ 38 ألف و326 أسطوانة.

آلية التغذية للسوق المحلية

تمتلك الشركة 35 معرضا لبيع الغاز المنزلي في أمانة العاصمة تقوم بتغذيتها يوميا إلى جانب معارض البيع التابعة للقطاع الخاص فضلا عن تلبية طلبات أمناء المجالس المحلية في مختلف المديريات بتوفير كميات لأبناء مديرياتهم.

تبدأ عملية توزيع مادة الغاز منذ الساعة السادسة من صباح كل يوم حيث تخرج الشحنات من مواقع شركة الغاز في كل من ذهبان وأرتل والصباحة محملة بكميات هائلة من أسطوانات الغاز المنزلي ليتم توزيعها على جميع المعارض العامة والخاصة.

يقول عبدالله بادي مدير إدارة موقع ذهبان نقوم يوميا بتجهيز 4 – 5 شاحنات بكميات من اسطوانات الغاز المنزلي لتغذية معارض الشركة المتواجدة في نطاق المديريات المحددة للموقع وفي الأيام العادية فإننا نقوم بتجهيز شاحنتين الى ثلاث شاحنات فقط كل يومين أو ثلاثة أيام .

ويضيف وإلى جانب تغذيتنا لمعارض الشركة والمعارض الخاصة فإننا نتلقى التوجيهات من عمليات الشركة بتجهيز شاحنة إلى شاحنتين وإيصالها إلى بعض المديريات وذلك بناء على طلب مسئولي المجلس المحلي فيها.

وقال « نحن لا نقوم بشكل متواصل بعملية الرقابة على بيع ما تتضمنه تلك الشاحنات من أسطوانات غاز أو حتى على عملية البيع في معارضنا لأن الشركة منحت مسئولي المجالس المحلية في جميع المديريات صلاحيات واسعة كتغيير أمناء معارضنا بعد التواصل مع الشركة أو طلب كميات إضافية من أسطوانات الغاز بحيث يكونون هم المسئولين عن عملية البيع والرقابة». من جانبه يقول مدير إدارة مخزون الغاز بموقع أرتل بجنوب أمانة العاصمة إبراهيم سعيد غالب «يبلغ حجم المخزون الإحتياطي في الموقع نحو عشرة الآف أسطوانة ويوميا تصل إلينا مقطورة إلى مقطورتين من حصة الأمانة، واستهلاكنا في الأيام العادية لايتجاوز 3 الآف أسطوانة غاز».

ويضيف لدينا معرضان نقوم بتغذيتهما بأسطوانات الغاز المنزلي وأحيانا يتم الاستعانة بنا في تغذية عدد من المعارض الأخرى يصل عددها إلى 11 معرض خاصة أثناء الإختناقات، ويغذي الموقع السوق يوميا ما بين 200 – 300 أسطوانة في الأيام العادية ولكن في هذه الأيام إرتفعت الكمية إلى 600 أسطوانة غاز خاصة للمعارض المزدحمة .

وفيما يشير إلى أن عملية التوزيع اليومية من الموقع تبدأ من الساعة السادسة صباحا .. يؤكد غالب أن جميع المعارض تكون وبحلول الساعة التاسعة صباحا معبأة بأسطوانات الغاز .

وقال « وبين حين وآخر نقوم بعملية تفقد لتلك المعارض ومعرفة مدى الإزدحام القائم واحتياجاتها وان تطلب الأمر نقوم بتعزيز المعارض مرة ثانية بكمية إضافية من أسطوانات الغاز،وبعد الظهر نقوم بعملية البيع المباشر عبر خطط يتم وضعها وبعد اتصالات نتلقاها من أمناء المجالس المحلية في المديريات» .

وأضاف .. وفضلا عن ذلك نقوم بعملية البيع المباشر لضمان وصول أسطوانة الغاز المنزلي إلى يد المستهلك.

ولفت مدير موقع أرتل إلى دور المجالس المحلية في مديريات الأمانة في تحقيق الإستقرار التمويني ... وقال « دور المجالس المحلية غائب تماما إلى حد كبير جدا في محاربة السوق السوداء التي تتسبب كثيرا في حدوث الإختناقات التموينية».

غرفة العمليات وتلبية الطلبات المحلية

تتلقى غرفة العمليات بشركة الغاز العديد من الإتصالات من مسئولي وأعضاء المجالس المحلية في مديريات أمانة العاصمة تتعلق بطلب توفير كميات من أسطوانات الغاز المنزلي .

وفي هذا الصدد يقول مدير إدارة العمليات بالشركة محمد غالب أن الغرفة تقوم بتوجيه مواقع الشركة بتجهيز شاحنة وإرسالها إلى المديرية التي تم التنسيق مع مسئوليها، لتلبية إحتياجات مديريتهم من مادة الغاز المنزلي.. مبينا ان غرفة عمليات الشركة تعمل على مدار الساعة وتتلقى الشكاوى من اي مواطن عبر الاتصال على الرقم 533303 .

ويضيف ولضمان وصول الشاحنة إلى المنطقة أو المديرية المحددة تم إعداد قسيمة إستلام وتسليم يتم التوقيع عليها من قبل سائق الشاحنة محددين فيها عدد الكمية والمنطقة المستهدفة وأسم مسئول المجلس المحلي الذي سيتولى عملية الإستلام الذي بدوره يقوم بالتوقيع على القسيمة .

وقال « وفي حال تسلم مسئول المجلس المحلي للشحنة فإنها تكون تحت مسئوليته ليشرف عليها ويراقب عملية البيع المباشر لأبناء مديريته إلى حين الإنتهاء من بيع آخر أسطوانة في الشحنة». ويشير إلى أن الشركة تعمل على تلبية الإحتياجات للمديريات بحسب طلب مسؤولي المجالس المحلية فيها وبالتالي فإنه / وكما يقول / من غير المعقول أن تتولى الشركة عملية الرقابة على البيع.

وأضاف نحن نقوم بالرقابة على أمناء معارض الشركة من حين إلى آخر للتأكد من عدم وجود أي تلاعب من قبلهم.. ومن جهة ثانية منحت الشركة أمناء المجالس المحلية في مختلف مديريات العاصمة صلاحيات واسعة منها تغيير أمناء المعارض في مديرياتهم وذلك بالطبع عبر مذكرة رسمية من قبلهم إلى الشركة بهذا الشأن وتقوم الشركة على الفور بتغيير أمين المعرض في أي حي أو مديرية كانت» .

مشاهد حية من السوق السوداء

في حي مسيك بمديرية نقم وبجوار معرض بيع الغاز المنزلي رقم // 10 // توجد بقالة صغيرة تصطف امامها عدد من اسطوانات الغاز معروضة للبيع بسعر ألف ريال للأسطوانة ، ومن بين الزحام الشديد على المعرض عرض علينا أحد المواطنين خدمة توفير أي عدد من الأسطوانات الغازية ولكن بشرط دفع ألف ريال مقابل كل أسطوانة .

وفي نفس المديرية وبجوار معرض الغاز رقم //5// بجانب جامع الصادق أحد المواطنين يقوم ببيع أسطوانات غاز بعد شرائها من المعرض، وبسعر اعلى من السابق يصل الى 1200 ريال للاسطوانة الواحدة .وتتكرر نفس المشاهد في عدد من احياء الامانة ففي حي المصلي بمديرية السبعين وبالقرب من المعرض رقم //29// يوجد مركز إتصالات بداخله أسطوانات غاز منزلي معروضة للبيع وبسعر السوق السوداء والتي تتراوح بين الف الى الف ومائتين ريال..وفي حي الجراف مديرية الثورة أصطف العشرات من الأطفال لشراء أسطوانات الغاز بسعر 500 ريال لصالح بائع متجول يمتلك دباب نقل صغيراً، يقوم بتسويقها بطريقته الخاصة.

هذه مشاهد حية للسوق السوداء التي غزت مختلف مديريات العاصمة في ظل الإهمال والتقصير من قبل الجهات الرقابية المعنية وأمناء وأعضاء المجالس المحلية الذين يمتلكون صلاحيات واسعة من شركة الغاز، في ايقاف هذا العبث بمادة الغاز ومنع استغلال احتياجات الاسر لهذه المادة الحيوية والهامة.

ضعف الرقابة على بيع المادة في الأسواق من الجهات ذات العلاقة

التقطعات لعبت دوراً كبيراً في صنع أزمة الغاز بالأمانة

شركة النفط تغذي السوق بكميات كبيرة لكنها تختفي وتستمر الاختناقات